



■ ميليشيات مسلحة مع قوات الأمن

الصور الحية تكشف بدقة أن السلطة تجاوزت حتى بطولات أمن الدولة

الدولة لا تدار بالميليشيات المسلحة

وجود الميليشيات المسلحة والتي تمثل خطراً كبيراً على المواطنين وتهديداً لحياتهم وسلامتهم، لم يلاقي المسؤولون إلا مخرجاً واحداً وهو محاولة تشويش تلك الحقيقة بدس تسميات أخرى لتلك الميليشيات كالتقول مثلاً بأنها شرطة مدنية. في ظل تأكيد حقوقيين ومنظمات حقوق الإنسان على أن ظاهرة الميليشيات التي يلبس أفرادها نفس لباس المدنيين العاديين ويحملون أسلحة وذخائر يستخدمونها على حين غفلة من المتظاهرين، هذه الميليشيات هي مخالفة صريحة للاعراف الحقوقية والقانونية وهي مجرمة دولياً. مع التسويق بكون تلك الميليشيات تحت مسمى الشرطة المدنية، فإن بعض الحقوقيين والقانونيين يؤكدون أن مهام الشرطة المدنية تختلف كلياً عما تقوم به تلك الميليشيات وسط التظاهرات والإعتصامات. شهود عيان يروون لـ (الوفاق) تدخل بعض أفراد الميليشيات الذين لا ينتمي أي منهم لأصول بحرينية، ويشيرون إلى أن أولئك الأفراد كانوا بعض الأحيان يشاركون المتظاهرين في مواجهة قوات الشغب، ويبادرون أحياناً لتطبيق بعض الأفعال المضادة للقوات، وفي لحظة اختلاء بمجموعة من الشباب المتظاهرين يقومون بتطويقهم وإطلاق مسيلات الدموع عليهم أو اعتقالهم من أو (النزول) عليهم بالضرب المبرح. يقول شاهد عيان آخر، أنه رأى في إحدى قرى المحافظة الشمالية التي شهدت مواجهات قليلة، أن شباب ملثمين يقومون بتحريك صناديق القمامة والبراميل والطاولات والحجارة وكل ما يعيق رجال الأمن أو ما يمكن حرقه ويضعونه وسط الشارع لتحسيس الشباب المتظاهرين على فعل نفس الأمر، ويضيف أنه كان يشك في الموضوع في البداية، إلا أنه تأكد عندما اقترب من أحدهم ورأى بوضوح مسدس (فرد) موضوع بجانب حزامه تحت قميصه!

قوي قض مضاجعنا وجعلنا بحالة فرع لم تكن نتخيلها، وحين لم نستوعب الطلقة الأولى جاءت الثانية لتؤكد لنا أن القادمين هم ضيوف المنزل من ميليشيات الداخلية، وجالوا في المنزل عبثاً بعد أن اقتادوا الجميع وبعثروا الأغراض ودخلوا الغرف، واقتادوا أخي بعد ضربه وخرجوا. وبسؤال (الوفاق) عما إذا كانت تلك القوات قد أبرزت أي إذن من النيابة العامة لتفتيش المنزل أو مدهامته، ذكر المتحدث أن إذنه واضح من خلال أول رصاصة أطلقت في باب منزلنا ولا تزال الفتحة التي خلفتها تروي للمارة عن مدى حضارية تلك القوات في التعامل مع المواطنين الامنين.

تكرار النفي.. يؤكد وجود الميليشيات

قد يكون النفي المتكرر من مسؤولي وزارة الداخلية لأكثر من وكالة أنباء وفتاة وصحيفة محلية وأجنبية عن وجود ميليشيات مسلحة دار الحديث عن كون أصولها عراقية-بعثية، قد يكون هذا النفي بعدد أنفاس مسؤولي الداخلية هو أبرز دليل على وجود تلك الميليشيات خصوصاً وأن كل مسؤول ينفي بطريقة تختلف عن الأخرى في محاولة يائسة لإخفاء حقائق رآها الناس قبل أن يحاولوا طمس حقيقتها. ويقول بعض المراقبين والإعلاميين، أن مسؤولي الداخلية باتوا لا يملكون إلا سلاح النفي، ولا يستطيعون إبراز غيره، فبعد الإخفاق الذي أصاب الوزارة في محاولة التعتيم الإعلامي على الأساليب التي تتنافى مع أسطر درجات الأخلاق والأدب وحقوق الإنسان التي يتعامل بها منتسبي الوزارة من قوات ما يسمى مكافحة الشغب، باتت تلك المحاولات التعتيمية والتضليلية عبثية بالنسبة لجميع المواطنين والمراقبين الدوليين، فما وصل وراه الجميع هو أدلة دامغة موثقة لا تحتاج لتأكيد أو نفي. وأمام الورطة التي وجد المسؤولون أنفسهم فيها بعد تكذيب

خاص - محرر الشؤون المحلية

أضاف ملف تشكيل ميليشيات مسلحة تقوم بعمليات دهم واجتياح القرى والمناطق وهتك حرمت المنازل والمحال الآمنة ملاً آخرًا من الملفات السوداء التي تورق كل الوطن والمواطنين وتفتح الباب على مصراعيه عن الأسباب الكامنة لدى الأجهزة الحكومية من تشكيل تلك الميليشيات التي تشكل خطراً استراتيجياً على الحالة الأمنية في المملكة. حيث ساهم عشرات الملتزمين المسلحين الذي لا يرتدون زياً عسكرياً في عمليات المدهامات واستخدام الأسلحة ضد المتظاهرين بالإضافة إلى التوغل وسط المسيرات للإطاحة بالمشاركين من خلال الكماثر فتعرت قوات مكافحة الشغب من آخر قماشة كانت تستر نفسها بها ومسؤولها الأمنيين الذين راحوا في محاولة للتستر على أفعال قوات الشغب من خلال تضليل الرأي العام بنفي وجود أية خروقات أو تجاوزات للقانون من خلال حملات التفتيش بصورة غير حضارية ولا إنسانية حتى، أو الإعتقالات أو المواجهات على طريقة الميليشيات المسلحة في الشوارع مع المتظاهرين العزل.

وفي الوقت الذي يدعوا الجميع فيه للهدئة وعدم جر الساحة للعنف وعدم الإفراط في استخدام القوة، أصبحت قوات الشغب أحد أطراف الحديث هذه المرة إذ كثر الحديث عن استخدامهم لأساليب وطرق غير قانونية وقبل ذلك فهي غير إنسانية. من يصدق أن تتم مدهامة أحد المنازل ويهجم على الشخص المطلوب وهو في غرفة نومه مع زوجته بحالة من الخصوصية، وبدون إحترام لتلك الخصوصيات ولا حتى الذوق ويتم اعتقاله أمام أبناءه... وكفى نقاشاً! تعامل قوات الشغب أو القوات الخاصة كان قاسياً ويفتقر للادب والمعاملة الإنسانية، إذ لا يملك أفراد تلك القوات (لا ينتمي لها أي بحريني أصلي) لساناً للتحدث وكل ما يملكون هي يد تتفاهم مع المواطنين أو سلاح يتركونه يتحدث، حتى وصل الأمر ببعض مسؤولي الدولة للتحدث عن خشيتهم للتعرض لأفراد تلك القوات خوفاً من ضربهم قبل أو إيذائهم بدون أن يتفهموا مكانتهم. ويرى مراقبون أن الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية أحكمت هذه المرة ضربتها وأوغلت في استخدام العنف، لكنها فقدت السيطرة شبه كلياً على الجانب الإعلامي